

قانون رقم ٢١١ لسنة ١٩٨٤

بربط موازنة هيئة القطاع العام للسلع الاستهلاكية والهندسية والكياوية
للسنة المالية ١٩٨٥/٨٤

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدرت كل من استخدامات وإيرادات هيئة القطاع العام للسلع الاستهلاكية والهندسية
والكياوية للسنة المالية ١٩٨٥/١٩٨٤ بمبلغ ١٢٠٢٢٠٠٠ جنيه (اثنى عشر مليوناً واثنين
وعشرين ألف جنيه) وذلك وفقاً لما يلي :

أولاً - الاستخدامات الجارية :

قدرت الاستخدامات الجارية للسنة المالية ١٩٨٥/١٩٨٤ بمبلغ ١٢٠٢٢٠٠٠ جنيه
(اثنى عشر مليوناً واثنين وعشرين ألف جنيه) موزعة على الأبواب التالية :

(١) الباب الأول - أجور ٣٧٠٠٠٠٠ جنيه .

(ب) الباب الثاني - الفئات الجارية والتحويلات الجارية ١١٦٥٢٠٠٠ جنيه ،
منه مبلغ ١١٢٣١٠٠٠ جنيه فائض الحكومة .

ثانياً - الإيرادات الجارية :

قدرت الإيرادات الجارية للسنة المالية ١٩٨٥/١٩٨٤ بمبلغ ١٢٠٢٢٠٠٠ جنيه
(اثنى عشر مليوناً واثنين وعشرين ألف جنيه لافير) موزعة على الأبواب التالية :

الباب الثاني : إيرادات جارية وتحويلات جارية ١٢٠٢٢٠٠٠ جنيه .

(المادة الثانية)

يجوز زيادة الاستخدامات الجارية والتحويلات الرأسمالية مقابل زيادة حقيقية في الإيرادات الناتجة عن الحصص في مقابل الإدارة والإشراف في توزيعات أرباح الشركات التابعة بموافقة وزارة المالية وبما لا يزيد عن ٥٠٪ من الزيادة المحققة .

(المادة الثالثة)

الأنشطة التي تباشرها الهيئة بموجب قرارات إنشائها وكانت تحصل تكاليفها من الشركات يجوز بموافقة مجلس إدارة الهيئة واعتماد الوزير المختص الاستمرار في تحصيل تكاليف تلك الخدمات مقابل زيادة استخداماتها الجارية بذات القدر وإخطار وزارة المالية .

(المادة الرابعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٨٤ .
يبعث هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها ما

صدر برئاسة الجمهورية في ١٣ المحرم سنة ١٤٠٥ (٨ أكتوبر سنة ١٩٨٤) .

حسنى مبارك

موازنة هيئة القطاع العام للسلع الاستهلاكية والهندسية والكبماوية
للسنة المالية ١٩٨٥/٨٤

١٩٨٥/٨٤	الإيرادات	١٩٨٥/٨٤	الاستخدامات
جنيه		جنيه	
		٣٧٠٠٠٠٠	باب ١ - الأجور
	باب ٢ - الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية	١١٦٥٢٠٠٠	باب ٢ - النفقات الجارية والتحويلات الجارية
١٢٠٢٢٠٠٠			
١٢٠٢٢٠٠٠	جملة الإيرادات الجارية	١٢٠٢٢٠٠٠	جملة الاستخدامات الجارية